

### ازمة طائرات الكفير :

وتتلخص هذه المشكلة في رفض الحكومة الاميركية السماح لاسرائيل ببيع اربع وعشرين طائرة ، من طراز كفير ، تم تركيبها في المصانع الاسرائيلية التابعة للصناعة العسكرية ، الى الاكوادور . وكانت اسرائيل قد تعاقدت مع تلك الدولة على صفقة الطائرات ، التي تبلغ قيمتها مائة وخمسين مليون دولار ، دون ان تحصل على اذن مسبق من الولايات المتحدة ، طبقا للاتفاق بين الطرفين ، والذي على اساسه تقوم المشاركة في بناء هذه الطائرات . وتذرت واشنطن بان انجاز مثل هذه الصفقة مخالف للقيود التي وضعتها هي على تزويد دول اميركا اللاتينية بالاسلحة . وتعويض اسرائيل عما قد يلحقها من ضرر مادي ، نتيجة لعرقلة الصفقة ، قدمت اميركا مبلغ مائتين وخمسة وثمانين مليون دولار زيادة في دعمها الاقتصادي ، اي ما يقارب ضعف قيمة الصفقة ، ولكنها اصررت على عدم السماح بانجازها . وعلى رغم ذلك ، اقام القرار الاميركي الدنيا واقعدها في اسرائيل ، علما بان لواشنطن ، وحسب الاتفاق ، كامل الحق في اتخاذه ازاء الصفقة . وهذا الحق يقوم على ان الولايات المتحدة تزود تلك الصناعة في اسرائيل بالمال والمعرفة والقطع الاساسية اللازمة لانتاج الطائرات . ولكن يبقى سؤال لماذا تصرفت الولايات المتحدة على هذا النحو ، ويبقى كذلك السؤال عن مصير هذه الصناعة العسكرية .

حتى عام ١٩٦٨ ظلت الصناعة العسكرية في اسرائيل خفيفة ومحدودة ، لاتعدو كونها مجموعة من الورش ، تقوم اساسا بسد بعض احتياجات الجيش الاسرائيلي من العتاد الخفيف وقطع الغيار الهامشية . وبعد الحظر الذي فرضته فرنسا على تصدير الاسلحة الى اسرائيل ، تحولت الانظار فيها الى اتجاهين ، في ان معا . فمع التوجه الى امتلاك السلاح الاميركي مباشرة ، راحت اسرائيل تنمي صناعتها العسكرية بوتيرة متسارعة . الا ان الطفرة الحقيقية في تلك الصناعة ، جاءت بعد حرب تشرين ، واثناء المفاوضات على التسوية السياسية . وقد استطاع كيسنجر اقناع اطراف التسوية بضرورة الاغداق على اسرائيل بالدعم ، المادي والعسكري ، كي يمكنها السير في ركاب تلك التسوية . فكان ان تطورت تلك الصناعة الى حد لا يمكن معه الاستهانة بها قط . والان تحركت واشنطن لتقطع الطريق على الماكورة الفعلية لتلك الصناعة الى سوق السلاح الدولية ، اذ ان هذه هي الصفقة الاولى من طائرات الكفير ، مع ان الولايات المتحدة كانت تعلم جيدا ان اسرائيل تعرض طائراتها للبيع في السوق الدولية ، وانها اشتركت في عدد من المعارض الدولية المقامة لهذا الغرض ، ولم تعترض ، كما يبدو على هذه التوجيهات ، مما شجع اسرائيل على الاقدام على عقد الصفقة مع الاكوادور .